

وفى مجال التطبيق يمكن أن نعرض حديثاً حسناً لذاته، يرتقى إلى الصحيح لغيره.

مثال ذلك : حديث محمد بن عمرو / عن أبي سلمة / عن أبي هريرة / أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

ويشير العلماء إلى أن "محمد بن عمرو بن علقمة" من المشهورين بالصدق، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، وتلك هى خفة الضبط، (وبعض العلماء يوثقه فى الضبط، وبعضهم يضعفه فى الضبط)...»^(١).

وعند اتصاف الراوى بخفة الضبط، يكون الحديث حسناً لذاته، بمعنى أن شروط الصحة توفرت فيه ماعدا شرط الضبط فهو خفيف، وليس تاماً.

ويمكن أن يكون هذا الحديث صحيحاً لغيره، فقد يروى بطريق آخر، إذ قد روى الحديث، فى المثال السابق، عن شيخ محمد بن عمرو / وعن شيخ شيخه / من طريق آخر؛ فقد رواه عن أبي هريرة، الأعرج، وسعيد المقبرى، وأبوه.. وهم ثقة، يمكن أن تُرفع خفة الضبط بهذا الطريق، فيرتفع الحديث الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره، بمعنى أن شروط الصحة قد اكتملت فيه وبالذات شرط الضبط، وأصبح الضبط تاماً، ولكن بمسندٍ خارج عنه، فأصبح صحيحاً لغيره.

ويمكن أن يبقى الحديث حسناً لذاته، إذا بقيت خفة الضبط ولم تُسأند من طرق أخرى، لأن هذا الحديث حسنه ناشيء عن توفر شروط خاصة فيه ما عدا تمام الضبط، وهو عيب خفيف لا يقدح فى صحة الحديث.

وعند هذا الملتقى بين الحسن لذاته، والصحيح لغيره نجد تشابهاً كبيراً بين الحسن والصحيح، فكلاهما مقبول، وكلاهما يمكن أن يحتل منزلة الآخر.

^(١) د. محمد عجاج الطوبى : أصول الحديث، ص ٢٢١.